هرمنيوطيقا الدرس الأصولي
محاولة استكشاف

أ د/ عبد الحكيم فرحات
كلية العلوم الإسلامية – جامعة باتنة

الدراسة:

لم يحظ كتاب بالبحث عبر العصور المختلفة كما حظي القرآن الكريم، ولم تتبلور دراسات حول كتاب كما تبلورت حوله، فقد ظهرت علوم القرآن والتفسير، وعلوم لغته، وعلم كلام، وأصول، وغيرها، كل ينهل من معين النص القرآني، ويستشكل جانبا منها، ولم تلبث أن ألفت فيها كتب عديدة، تحتاج فهارس لرصدها وفحصها ناهيك عن الإلمام بها، بمكننا أن نطلق عليها الدراسات القرآنية، ولم لا؟ أليست دراسات اختصت بتتبع النص القرآني وسبره.

واعتمدت هذه الدراسات في تعاملها مع النص القرآني على المنظومة المعرفية التقليدية، بما فيها من نحو وصرف وبلاغة، ومنطق، وكلام وفلسفة، وأصول، ونسجت عليها مبانيها النقدية، ومازالت تدرس بالأقسام الشرعية بالطريقة نفسها التي كانت تدرس بها منذ المئين، ومازال الطالب يتلقى نحو ابن عقيل، وصرف ابن مالك، وبلاغة القزويني، وإتقان السيوطي، وكلام الجوهرة والطحاوية، في أحسن الأحوال، كأن الزمان ثبات، لا جديد فيه، وكأن أيامه لم تنفلق عن جديد البحوث، ولا عن حديث الرؤى، مع أن المتتبع لهذه المجالات يدرك أن هاتيك العلوم المؤسسة للدرس القرآني قد اعتراها تطوير كبير وتفريع كثير، أثمر العديد من الحقول اللسانية. وبالمقابل فقد تبلورات ولقد تبلورت العديد من الدراسات المعاصرة حول النص القرآني التي تشكك في موضوعية هاتيك الدراسات القرآنية التي أنجزها نقادنا المسلمون، وتشكك في قدرتها النقدية، وتدعو إلى تجاوزها جملة وتفصيلا، لما كانت نظرتها محاطة بسياج دوغماتي، مؤسسة على رؤى غير علمية، ومستندة إلى علوم تقليدية، تجاوزها نقد الزمن، فقد تجاوز علوم لغتها بلسانيات حديثة، وفنون كلامها بفلسفات جديدة، ومسلمات فكرها في نظرهم بمقررات معاصرة، ولذلك تدعو هذه الدراسات إلى الأنسنة بدل التقديس، والتاريخية بدل التعالي. وهذا ما يبين أن هاتيك الدراسات القرآنية تحتاج سبرا عميقا ونقدا علميا، يحترم مقررات البحث العلمي، وينهض على أصوله، بعيدا عن التحيز أيا كان.

ومن هنا فقد تبلورت إشكالية هذه المداخلة بأربعة أسئلة أساسية، وهي: ما واقع الدارسات اللغوية المعاصرة للقرآن؟ ما مبررات وجودها العلوم اللغوية التي تستند إليها الدرسات القرنية في تحليلاتها؟ ما موقع العلوم اللغوية المؤسسة للدراسات القرآنية من العلوم اللغوية المعاصرة؟ كيف يمكن أن نوظف العلوم اللغوية الجديدة في تطوير الدرس القرآني؟
وسأحاول أن أجيب على هذه الأسئلة الشائكة بمنهج نقدي.

أولا: الدراسات القرآنية في أقسام الدراسات الشرعية
ثانيا: الدراسات القرآنية التقليدية والتحديات المعاصرة
ثالثا: نحو تأسيس جديد للدراسات القرآنية
رابعا: ملامح منظومة معاصرة للدراسات القرآنية

أولا: الدراسات القرآنية في أقسام الدراسات الشرعية:

لقد صحب تنزيل القرآن الكريم درس له ومذاكرة لفنونه، ولم تلبث هذه المذاكرات أن صارت فنون تروى كما يروى الحديث النبوي الشريف، وقد تدون لأغراض شخصية. ولم تعرف التدوين إلا مع بداية جمع الحديث النبوي الشريف، حيث جمعت في كتب المرويات والمصنفات، وهذا ما صار مادة أساسية لما صار يعرف بعد ذلك بالتفسير بالمأثور، انتهي بظهور العديد من الاتجاهات النقدية في دراسة القرآنية، ولم تلبث أن ظهرت العديد من العلوم النقدية التي تخدم هذا الغرض، والتي صات بمرور الزمن منظومة كاملة للدراسات القرآنية، تعرض في برامج تعليمية، يتلقاها مريد العلوم الشرعية في مختلف المدارس الإسلامية، خدمة لأهداف معينة، ومازال الأمر على حاله كذلك في وقتنا الحاضر.

ويظهر من تحليل منظومة الدراسات القرآنية المعتمدة في أقسام الدراسات الشرعية أنها تتكون من العناصر التالية:

1. الاتجاهات النقدية:

ولم تلبث أن ظهرت اتجاهات في بحث القرآن الكريم، لعل أهمها مايلي:

أ. اتجاه درس الرواية: بدأ مع حركة جمع الحديث النبوي الشريف، حيث، دونت مختلف كتب الحديث النبوي الشريف، جامعة في طياتها إشارات تتعلق بجوانب مختلفة من القرآن، حقيقته، ووحيه،

وتنزلاته، وجموعه، وأسباب نزوله، وتفسيره، وتنزيله، ولا يخلو كتاب من كتب سنة منها. ول عدت إلى أكبر موسوعة في علوم القرآن: اتقان السيوطي، لألفيته جمعا لروايات من كتب السنة، وإحالات على مختلف كتبها.

ب. اتجاه درس التفسير: اتجهت همم علماء القرن الثاني الهجري إلى تدوين ما يتعلق بتفسير القرآن الكريم، ودلالته وأسباب نزوله، ورواية ما قاله الصحابة والتابعون بخصوصها، ومن أبرزهم: شعبة بن الحجاج، وسفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، وعنهم أخذ من تلاهم من علماء التفسير بالمأثور، كابن جرير الطبري، ثم تفننوا في مسالكهم، بين مطول ومقصر، وآخذ بالنقل ومعمل للعقل وملفت للذوق، وغير ذلك، بعضهم عقب بعض إلى وقتنا الحاضر.

ج. اتجاه درس الكلام: اتجه علماء الكلام إلى بحث النص القرآني ابتداء من القرن الثاني، وانصب اهتمامهم على قضايا تمس العقيدة الإسلامي، كخلق القرآن، ونقله، وثبوت مصدره، والشروط المثبتة لإلهية المصدر، ودلالته على النبوة، وقضية الإعجاز، ومعقوليته، ودراسة الشبه التي تثار حول قداسته. ولا يكاد يخلو كتاب كلام منها، ودونك مغني القاضي عبد الجبار، في جزئه الخامس عشر، لتدرك عمق القضايا القرآنية التي كانت تطرح، واستمر البحث قرونا طويلة، ولم يلبث هذا الاتجاه أن أفل في القرون الأخيرة مع شدة الهجمات الموجهة إلى درس الكلام، ومازال هذا الاتجاه يحتاج كبير نقد وتمحيص.

د. اتجاه درس اللغة: إن إحالة القرآن الكريم لمتلقيه على اللسان العربي هي إحالة على علومه، إذ اللسان في المعاجم الكلام واللغة كما ورد في الصحاح[1]. ولذلك لم يجد الصحابة صعوبة في إدراك الكثير من مرامي الذكر الحكيم، ولم يستشكلوا تراكيبه، ولم يحتاجوا إلى تعلم لغة، ولا التنظير لها، لما كان الوحي الكريم يخاطبهم بسليقتهم، اللسان العربي المبين، وما أشكل عليهم منه سألوا عنه أعرابهم لدرايتهم الواسعة، فأفادوهم واستفادوا[2]، وأمروا أولادهم بإتقانها؛ إذ(إنّ نفس اللغة العربية من الدين، ومعرفتها فرض واجب؛ فإنّ فهم الكتاب والسنة على الكفاية، وهذا معنى ما رواه أبو بكر ابن أبي شيبة: حدثنا عيسى بن يونس عن ثور عن عمر بن زيد قال: كتب عمر إلى أبي موسى رضي الله عنه: (أما بعد: فتفقهوا في السنة، وتفقهوا في العربية وأعربوا القرآن فإنه عربي)[3]. وفي حديث آخر عن عمر رضي الله عنه أنه قال: (تعلموا العربية فإنها من دينكم ، وتعلموا الفرائض فإنها من دينكم)[4]، وهذا الذي أمر به عمر رضي الله عنه من فقه العربية وفقه الشريعة يجمع ما

يحتاج إليه؛ لأن الدين فيه أقوال وأعمال، ففقه العربية هو الطريق إلى فقه أقواله، وفقه السنة هو فقه أعماله)[5].

ولقد وجدت هذه التوجيهات آذانا صاغية، فتعلموا العربية وتضلعوا فيها، و أردفوها بملاحظات وتحليلات نقدية، تمثل مرحلة تطبيقية، تبلورت شيئا فشيئا، بفضل جهد نخبة من علماء المدارس النحوية المختلفة، وبذلك تمَّ وضْعُ معارف كثيرةٍ لخدمةِ هذه اللُّغة، في فترة وجيزة من الزَّمن، وفي أوقاتٍ صعبةٍ وظروفٍ عزيزة، صارت بمرور الزمن علوما لغوية متكاملة[6]، تعُرف بعلوم اللُّغة العَربيَّة، منها علم اللغة ويتضمن: "أوضاع المفردات وغيرها من حيث السماع"، وعلم النحو لدراسة" أوضاع أبنية المفردات والمركبات"، وعلم البلاغة يهتم بدراسة الأساليب الكلامية، التي لها تأثير في مشاعر المخاطب، وعلم العروض وغيرها. كما استعملوا أيضا عبارة "علم اللسان العربي"، للدلالة على هذه الفنون التي ذكرناها، إشارة إلى أنها وسائل لدراسة اللسان العربي، وفهم النص القرآني، وظهر تطبيقها في تفسير القرآن الكريم والنحو، كما يتجلى في بحر أبي حيان، قواعد النص القرآني كما يتجلى في كتب ابن هشام.

هـ. اتجاه علوم القرآن: تبلور مع مرور الزمن اتجاه علوم القرآن، واختصت بدراسة الذكر الحكيم من ناحية نزوله وترتيبه وجمعه وكتابته وقراءته وتفسيره وإعجازه وناسخه ومنسوخه، ومحكمه و متشابهه، إلى غير ذلك مما له صلة بالقرآن. وجمعت تحتها علوم مختلفة، لعل أهمها مايلي: (1) علم نزول القرآن.(2) علم جمع القرآن (3) علم القراءات(4) علم معاني القرآن (5) علم التفسير(6) علم سور القرآن وآياته (7) علم فضائل القرآن (9) علم أحكام القرآن ووجوه الاستنباطات(10) علم الوقف والابتداء (11) علم جدل القرآن. وبلغ نضجه مع كتاب الإتقان في علوم القرآن، وجل من جاء بعده لم يخرج عن رؤاه.

ويظهر من هذا التجليل أن اتجاهات الدراسات القرآنية ظهرت في القرن الثاني الهجري، ولم تكتمل ملامحها إلا في أوج الحضارة الإسلامية. ولقد كانت ولا تزال تعد مناهج أساسية للتعامل مع نصوص التنزيل الكريم، وقل أن تجد كتابا في التفسير أو الأصول لا يشير إليها. وهذه العلوم هي: متن اللغة، وعلم النحو، وعلم الصرف، وعلوم البلاغة الثلاثة: البيان والمعاني والبديع، وفقه اللغة العربية، وآدابها، وعلوم القرآن المختلفة[7]. ولكل علم من هذه العلوم تاريخ خاص به، أسفر عن مدارس نقدية، حافلة برؤى نقدية، وكاشفة عن نتائج معرفية مهمة، صارت واضحة المعالم ابتداء من القرن الثالث الهجري، ولا يكاد أحد ممن أتى بعضدهم يخالفها إلا في القليل النادر[8].

ولا يخفى أن هذه العلوم قد تبلورت لخدمة النص الشرعي، ولذلك كانت تطبيقية ووصفية معا، ثم غلب عليها التنظير والوصف في مراحل تالية، ويعد علم التفسير أنموذجا لما ذكرنا، كما يتجلى من البحر المحيط لأبي حيان، وروح المعاني للألوسي.

ويجدر بنا أن ننوه هنا أن هذه العلوم تعد جزء من معارف الدراسات القرآنية وليست كله، إذ أن هذه أوسع بكثير، فهي تشمل العديد من المعارف اللغوية المنجزة حول النص القرآني، والتي مازالت مبعثرة لحد الآن. ولن نستطيع أن نكون نظرة كاملة حول التصور اللغوي العربي للنص الشرعي إلا إذا نسقناها مرة أخرى.

2 – برامج الدراسات القرآنية:

بدأت تتبلور برامج الدراسات القرآنية عموما ابتداء من القرون الهجرية الأولى، وما زالت على شاكلتها تقريبا إلى وقتنا الحاضر، يتمرس فيها الطالب بعلوم القرآن المختلفة، وعلوم اللغة المتعددة: النحو والصرف وعلوم البلاغة الثلاثة، وقد يتعرض أحيانا لفقه اللغة[9]. ولقد اختلفت برامج التعليم باختلاف العصور، ففي القرون الهجرية الأولى ظهرت أهم كتب اللغة والكلام وعلوم القرآن والتفسير؛ ثم استقر الأمر على كتب تعليمية معينة، منها الأجرومية وقطر الندى، وألفية ابن مالك ولاميته بشروحها المختلفة، ومنها الجوهرة في علم الكلام، ومن مشهور كتب الرسم، ومشهور كتب أسباب النزول، ومنها إتقان السيوطي، ومنها مستخلصاتها، ككتاب محمد عبد العظيم الزرقاني "مناهل العرفان في علوم القرآن"، وكتاب مناع القطان: مباحث في علوم القرآن، وكتاب صبحي الصالح، وغيرها من الكتاب الحديثة، ومازالت هذه الكتب تدرس في العديد من الجامعات الإسلامية، وفي حالة تخليهم عن هذه الكتب، فإنهم لا يتخلون عن مضامينها الدراسية أبدا.

3– الأهداف المرجوة:

لقد احتفى النقاد بالدراسات القرآنية، لما كانت أساسا لفهم النص القرآني والذود عنه، فصار إتقانها سبيلا لفهم النصوص القرآنية وتفسيرها، ومنهجا مساعدا للاجتهاد في تخريج دلالاتها وتنزيلها، وسلاحا للذود عنه. عن ولذلك لا يكاد يخلو كتاب أصول أو تفسير أو كلام، من الحث على تحصيل هاتيك القواعد والاحتكام إليها في تحديد المعاني، وبيان الراجح من المرجوح، والذود عنها[10]، كما لا تكاد تخلو كلية شرعية من مقررات دراسية، تمس مختلف الدراسات القرآنية

التقليدية: علوم اللغة التقليدية: النحو والصرف، والبلاغة، وعلوم القرآن المختلفة، ومناهج التفسير، لاسيما إذا كان التخصص دراسات قرآنية أو تفسيرا[11].

ويظهر من هذا التحليل أن المنظومة التقليدية للدراسات القرآنية، تبلورت عبر قرون طويلة، وانتهت بانتصار اتجاه التفسير وعلوم القرآن على حسان الاتجاهات الأخرى، ومازالت تهيكل برامج جامعاتنا الإسلامية بالبرامج نفسها، لتخدم الأهداف ذاتها تقريبا، وتؤطر دراساتنا القرآنية والشرعية، وتؤسس فهمنا للنصوص الدينية.

ثانيا: الدراسات القرآنية التقليدية والتحديات المعاصرة:

مازالت جامعاتنا الإسلامية تعتمد منظومة الدراسات القرآنية التقليدية بعناصرها الثلاثة، لم تغير منها شيئا يستحق الذكر؛ قد تتغير البرامج والمسميات، وقد تعتمد كتبا جديدة، بيد أنها تبقى وفية للرؤى التقليدية، رغم أن الزمن قد تغير، فقد ظهرت أسئلة جديدة، وتبلورت حاجات معرفية جديدة، وطفحت تحديات عديدة، توجب علينا إعادة النظر فيها، بما يجعلها قادرة على تلبية المطالب الجديدة. ولعل أهم هذه التحديات هي:

1. الإشكالات المعرفية الجديدة
2. تطور العلوم اللغوية
3. القراءات المعاصرة للنص القرآني.
4. القصور المعرفي للبرامج التعليمة

(1). الإشكالات المعرفية الجديدة:

تبلورت في الآونة الأخيرة العديد من الإشكالات المعرفية حول النصوص الشرعية، التي تتسم بالشمولية والكلية، أي تساؤلات تتعلق بكل النص لا بعضه، لعل أهمها مستوياته اللغوية المختلفة، واختلاف أساليبه كما تدعي جاكلين شابي[12]، ومنها حقيقة لغته التي تنزل بها؛ أهي العربية أم هجين بين هذه والآرامية كما يدعي لوكسنبورغ[13]، ومنها أنواع النصوص القرآنية وتاريخيتها، ومنها قراءة النص الديني وعلاقتها بالثقافة السائدة، وإشكاليات التناص بين النص القرآني والنصوص الكتابية كما يؤكد أركون[14]، ومنها ثبات الفهم التفسيري وتغيره، وعلاقته بتطور المعرفة كما يشير سروش[15]، ومنها استحالة التأصيل التفسيري كما بسطها أركون وتلامذته[16]، ومنها علاقة البلاغة القرآنية ببلاغة الكتاب المقدس كما يدعي البعض. وهي كلها إشكالات لغوية كلية، يصعب على

منظومة الدراسات القرآنية التقليدية أن تجيب عنها إلا بصعوبة، إذ أنها لم تعد لذلك، ألا ترى أنها تكتفي بالنظرة الجزئية في تحليلاتها، فلا تتعدى مستوى الجملة، نحوا وصرفا وبلاغة، فيتخرج منها الطالب بنظرة قاصرة، لا يستطيع يصوغ نظرة كلية حول النص المنزل، أو أي مستوى من مستوياته، كالمعجم، أو التراكيب، أو الصرفيات، أو الأسلوبيات، أو التداوليات، أو الصوتيات، أوالتناصات الموجودة، أوتنظيم النص، أو يحرر مظاهر الاتساق، أو غير ذلك، ناهيك عن أن يحدد العلاقات الكامنة بين هذه المستويات، أو يبرز وظيفتها في أداء المعنى العام للنص، أو يبين ما لذلك من أثر في متلقيه، أو يؤرخ للغة النص الشرعي بدقة، أو يحلل فقه لغتها.

إن هذه النظرة الجزئية جعلت درس الوحي تفسيرا وسنة يقعان في تكرار لا جديد فيه، رغم أن القرآن الكريم يؤكد أنه ينفذ البحر ولا تنفذ كلمات الله[17]. ولا يعدو جديدهما عن أن يكون نكاتٍ بلاغية ولغوية تقريباً تبرز منثورة هنا وهناك. ولا عجب، إذ المنهج الواحد إذا وظف بكثرة، صار لا ينتج إلا لمما. ولعل هذا ما يفسر تطلع بعض الباحثين إلى ابتكار مناهج جديدة في التفسير تفي بشغفهم العلمي، بداء بالتفسير الموضوعي، والتفسير العلمي، إيمانا منهم بأن هذا المسلك فريضة دينية وحاجة تاريخية. ولا شك أن مرد ذلك في رأي إلى البرامج التعليمية التقليدية المعتمدة في جامعاتنا العربية والإسلامية، والتي لا تؤهله لأن يقوم بمثل هذه الأبحاث، رغم أهميتها البالغة في درس التفسير والحديث والعقيدة، ألا ترى أنها تبرز الدلالات، وتبين مكامن الجمال، وتوضح مظان الإعجاز، وتنافح عنه، وتلكم هي الغاية الأولى من دراستها في أقسام الدراسات الشرعية.

ويبدو أن هذا القصور يطال البرامج التعليمة كما يطال العلوم اللغوية التقليدية ذاتها، إذ تجد في كتبها الملاحظات نفسها التي أشرنا إليها، رغم أنك لو عدت إلى كتب التراث بمختلف مجالاته لغة وتفسيرا وأصولا، وحديثا، لألفيت إشارات منثورة هنا وهناك، يمكن أن تصاغ منها نظرية متكاملة.

إذا اتضح هذا، فلا جرم إذن أن أعد هذا القصور تحديا حقيقيا لمنظومة الدراسات القرآنية التقليدية المعتمدة في أقسام الدراسات الشرعية، لا تستطيع تجاوزه إلا بإعادة النظر السابر في الدراسات القرآنية التي تدرسها، وإدخال تعديلات جذرية على مقرراتها حتى يستطيع طالب الدراسات الشرعية تلافي هذا القصور اللغوي، والقيام بالوظائف التي تناط به.

(2). تطور العلوم اللغوية:

شهدت العشريات الأخيرة تطورات هائلة في مجال الدراسات اللغوية، أهمها على الإطلاق تبلور ما يسمى باللسانيات، تلك التي بدارسة اللغات البشرية كافة من خلال الألسن الخاصة بقوم من الأقوام[18]، سواء تعلق الأمر بالشعوب البدائية أم الحديثة[19]، وتشمل اللسانيات ببحثها الأصوات اللغوية، والتراكيب النحوية، والدلالات اللفظية، والمعاني اللغوية، وعلاقة اللغات البشرية بالعالم المحيط بالإنسان، وغيرها، معتمدة خطوات البحث العلمي: ملاحظة الظواهر اللغوية، فالتجريب والاستقراء المستمر، ثم بناء نظريات لسانية عبر وضع نماذج لسانية قابلة للتطوير[20]، مستندة إلى نماذج منطقية تسمح للذهن بترتيب إجراءاته، بعيدا عن التسليم بالحقائق والتلقي السطحي والأحادي للمعرفة[21].

ولقد تفرعت اللسانيات إلى فروع عديدة، منها: اللسانيات الآنية، واللسانيات التاريخية، واللسانيات التطبيقية، واللسانيات التحويلية، وعلم الدلالة، وعلم التراكيب، وعلم الصرف، وعلم المعجمية، والتداوليات، والسرديات، وإثنوغرافيا الكلام، وعلم النص، والسيميائيات، والصوتيات، والأسلوبيات، وعلم النفس اللغوي، واللسانيات التطبيقية، واللسانيات الأدبية، واللسانيات البيولوجية، وغيرها كثير، لكل فرع فروع متمايزة[22].وصارت هذه التخصصات المعرفية تنازع الدراسات القرآنية التقليدية في مجالها، وتخالفها في مناهجها، إذ العلوم اللغوية الحديثة تقوم على الوصف، بينما التقليدية تنحو منحى معياريا، ولذلك صار بعض المحدثين يشككون في جدواها النقدية، ويطعنون في مسلماتها النقدية[23].

ولقد بقيت الدراسات الشرعية رهينة للمنظومة اللغوية التقليدية في مساقاتها، بعيدة عن كل هذه المستجدات اللغوية، لم تفد منها في تحليلاتها ولا في تأصيلاتها، ولا في برامجها؛ وفي كثير من الأحيان، يقحم مساق للتعريف بها لا أكثر، خلافا للأقسام الأدبية التي أفادت منها في التعامل مع النصوص الشرعية وغيرها، وأعدت بها بحوثا عديدة حول مختلف الجوانب اللسانية ذات الصلة بالقرآن الكريم[24].

(3). ظهور القراءة الحداثية للنصوص الشريعة:

يحيلنا مصطلح القراءة الحداثية إلى القراءات التي اعتمدها حداثيو العرب، وتوسلوا بها لدراسة النصوص الشرعية[25]. ويبدو أنها قد بدأت مع نهاية السبعينيَّات مع دراسة أبي القاسم الحاج

حمد(1979م) «العالمية الإسلامية الثانية»، والتي اعتمد فيها على مزيج من المقولات اللسانية والفلسفية، ثم دراسات محمد أركون في قراءة التراث الإسلامي، وتأويل النص الديني[26]، ثم دراسات حسن حنفي الذي حاول أن يؤسِّس لتفسير جديد يعتمد الفينومينولوجيا، ثم محمد شحرور في «الكتاب والقرآن: قراءة معاصرة» (1990م) الذي زاوج بين البنيوية والتاريخية، ثم كتابات نصر حامد أبو زيد الذي اعتمد التأوّيلية في نقد تراث علوم القرآن، ممارسين بذلك قطيعة معرفية مع مناهج التراث، للوصول إلى تأويل لكامل النص[27].

ولقد اعتمد أصحاب هذه القراءات في تحقيق مشروعهم النقدي على استراتيجيات مختلفة، أهمها استراتيجية التأنيس، برفع عائق القداسة عن النص الشرعي، لما كانت هذه عائقا في نظرهم، يمنع من البحث العلمي الجاد. ولا يتم ذلك إلا بحذف هالة التقديس وألفاظها، كقولنا قرآن كريم، ووحي إلهي، واستبدالها بمصطلحات أخرى، كالحدث بدل الوحي، والخطاب النبوي بدل الخطاب الكلام الإلهي، والظاهرة القرآنية بدل الوحي، وكذا التسوية بين القرآن الكريم وبين الكلام الآخر في الاستشهاد. وأكثر من هذا إحداث تقسيمات (مفتعلة) التفريق بين مستويات من الخطاب الإلهي، عبر التفريق بين الوحي والمصحف، وبين القرآن الشفوي والقرآن المكتوب، وهذا ما يؤدي في الأخير إلى جعل القرآن الكريم نصا لغويا مثل باقي النصوص البشرية لا أكثر، تم إنتاجه وفقا لقوانين الثقافة التي تنتمي إليها لغته، ويفسر في إطارها بالانفتاح على تأويلات غير متناهية، لا ميزة لواحد منها على الآخر غيره، فضلا عن أن يكون الحقيقة.

ويتوسل أصحاب هذه القراءات بالمناهج المقررة في اللسانيات والسيميائيات وعلم التاريخ وعلم الاجتماع وعلم الإناسة، والجدليات والبنيويات والتأويليات والحفريات والتفكيكيات والاتجاهات الجديدة في النقد الأدبي وتحليل الخطاب، بوصفهما نتاج العصر الراهن[28]؛ وهي علوم لا تطالها مقررات الدراسات الشرعية، ولا تقدم لطلابها ما يبصرهم بها، ولا حصنهم منها، ولا تجرؤ على مناقشة طروحاتهم.

وما أثرناه هنا يبين أن القراءة الحداثية تمتلك نظرية كاملة حول كيفية قراءة النصوص الشرعية، ومشروعا كاملا حول الوسائل التي يمكن توظيفها، ونظرة وضعية صارخة[29]، رغم أن ذلك يتعارض مع شعار العلمية التي ترفعه، ولا يمكن دحضها إلا بفهم عميق لمقرراتها، وتمكن دقيق من أدواتها اللغوية، وهو الأمر الذي لا تسمح به منظومة الدراسات القرآنية التقليدية ولا تتشوف له.

(4). القصور المعرفي للبرامج التعليمة:

بينا في المبحث السابق أن منظومة الدراسات القرآنية المعتمدة في أقسام الدراسات الشرعية لها تاريخ طويل من التطور المعرفي، ظهر أوارها في القرون الأولى من الحضارة الإسلامية، فأبدعت بحثا وتأليفا وتأصيلا، ثم خبت أوارها بمرور الزمن، فانكفأت البرامج التعليمية على نفسها، لا تهتم إلا بالتلخيص والتقريب والتهميش، والتحييش (من الحواشي)، ولا تتعامل مع الكتب الأمهات الأولى إلا قليلا، ولا تقترب من واقع البحث المعاصر لها إلا لملا، فلا عجب أن لم تعرف التطور؛ فمنذ كتبت الألفية والناس تبع لها، ومذ دوّن التلخيص والباحثون حوله يحومون، مضيعين بذلك ثروة تطبيقية هائلة لم يطلها التنظير، تجدها في كتب الأدب، ومصادر التفسير، ومؤلفات الحديث، ومصنفات التجويد، وملاحظات علم الكلام، وغيرها، ناهيك عن أن يقوموا ببحوث ميدانية، يخبرون مجال البحث بأنفسهم ويفحصون ما قيل فيه. وهكذا منظومة لا تعرف تطورا، ولا تنتج إلا تكرارا. وعلى سبيل المثال، لو رجعت إلى كتب الكلام لألفيت تنظيرات مبعثرة حول قضايا العلامة، والخبر والإخبار وعناصره، وغير من المسائل التي تدخل الآن في مجال السيميائيات، والتي لم تحظ بجمع وتنسيق.

ولا يخفى أن علاقة البرامج التعليمية بالعلوم اللغوية الحديثة ليست بأفضل حال أيضا، فلا تكاد تجد في كل الكليات الشريعة مواد تتعلق بها أوبفقه اللغة، إلا في أقسام اللغة والدراسات القرآنية، فيتخرج منها الطالب وليس له معرفة بها، رغم أن القراءات المعاصرة للنص الشرعي صارت تحاصره بطروحاتها التي تتأسس على العلوم اللغوية الحديثة.

ولقد ساهم في تأزيم الوضع التكوين المعرفي للقائمين على منظومة الدراسات القرآنية التقليدية في أقسام الدراسات الشرعية؛ إذ في غالب الأحوال، تجدهم لا يُدَرسون إلا البرامج التقليدية وعلومها المعروفة، ولا يعرفون من العلوم اللغوية الحديثة إلا لمما، بعيدين كل البعد عن واقع الدراسات اللغوية المعاصرة، غير ملمين بتطوراتها النقدية، مما يجعل احتمال التطوير الفعال لغويات الدراسات الشرعية غير وارد، فلا عجب أن يصير هدم الهوة القائمة بين العلوم اللغوية التقليدية واللسانيات غير وارد؛ ألم يقولوا: فاقد الشيء لا يعطي.

ثالثا: نحو تأسيس لغوي جديد للدراسات القرآنية: إن تأسيسا جديدا للدراسات القرآنية لا يمكن أن يكون مفيدا ما لم يتجاوز التحديات التي أشرنا إليها آنفا بتطوير الأهداف التعليمية لمنظومة

الدراسات القرآنية التقليدية، ويفعل العلاقات المعرفية بين البرامج التعليمية وتراث الدراسات القرآنية من جهة، وبين البرامج التعليمية والدراسات اللسانية المعاصرة من جهة أخرى، وهذا ما يبين أن شروط التأسيس الجديد ثلاثة، وهي:

1.تطوير أهداف تعليم الدراسات القرآنية

2.الاستفادة من التراث اللغوي العربي في تفعيل منظومة الدراسات القرآنية

3.تفعيل العلاقة بين علوم منظومة الدراسات القرآنية والعلوم اللغوية الحديثة

(1).تطوير أهداف تعليم الدراسات القرآنية:

تبين لنا أن أهداف منظومة الدراسات القرآنية التقليدية لا تعد أن تكون تصحيح اللحن، وفهم أصول الكلام العربي نحوا وصرفا وبلاغة وفقها، حتى يستطيع توظيفها في التفسير والتحليل والاجتهاد. وإذا كانت هذه الأهداف قد لبت حاجيات عصرها، ووفت بالظروف التي تبلورت فيها، وأدت دورها فيه خير قيام، فقد الآن لا تفي بحاجات طالب العلوم الشرعية في وقتنا الراهن، ولا تساعده في مواجهة التحديات التي تواجهه، ولا التفاعل مع متطلبات. ولذلك يفترض أن نعيد تطوير أهداف تدريس العلوم اللغوية بما يتلائم مع الحاجيات الجديدة، حتى يستطيع القيام بوظيفته.

إن التحديات التي تتعرض لها منظومة الدراسات القرآنية التقليدية في وقتنا الراهن، والإشكالات التي تطرح عليها، تبين أنها صارت غير قادرة على مواجهتها؛ وما ذلك إلا لأن هذه التحديات تتطلب من طالب العلوم الشرعية معارف علمية وقدرات جديدة، لا تمكنه منها منظومة الدراسات القرآنية.

لقد صار الواقع الفكري يقتضي من الطالب أن يتجاوز أفق الإعراب والتفسير الجزئي إلى آفاق التحليل الكلي، فيصير قادرا على مايلي:

1. تحليل مستويات النص الشرعي المختلفة: الصوتية والمعجمية والتركيبية والصرفية والدلالية والبلاغية والتداولية والنصية والموضوعية(نسبة إلى موضوع السورة أو الحديث مثلا)، وغيرها.

2. إمكانية الربط بين هذه المستويات في التحليل وما له من أثر في إنتاج دلالة النص، كالربط بين المعنى والتراكيب الموظفة، والربط بين الصوتيات والدلاليات، كأن ينظر في التشكيل الصوتي وأثره في دلالات السور القرآنية، ويربط بين الموضوع المتناول والأدوات الإبلاغية الموظفة مثلا، وهي كلها آفاق تمكن من الكشف عن دقائق النص القرآني، وثمة الإعجاز.

3. التمكن من التحليل الكلي للنص القرآني، كل القرآن أو سوره، بالتركيز على مستوى واحد، أو عدة مستويات، وهذا ما ينتج دراسات معمقة، تبصر بمكن الإعجاز.

4. القدرة على التمييز بين أنواع النصوص الشرعية، والتمكن من طرق تحليلها، إذ هناك النصوص الجدلية(آيات وأحاديث الحوار والجدل)، والنصوص السردية(القصص القرآني والنبوي)، والنصوص الوصفية، والنصوص التشريعية، والنصوص التاريخية(أخبار القوم الذين مضوا)، وغيرها، التعرف على طرق تحليلها.

5. معرفة فقه لغة القرآن وتاريخها وعلاقاتها باللغات السامية، كي يقدر مواجهة الإشكالات التي صارت تطرح حول لغة القرآن الكريم.

6. دراسة أشكال التناص بين القرآن الكريم وبين الكتب المقدسة الأخرى دراسة علمية، تدحض دعاوى التأثير والتأثر وتثبت هيمنة النص القرآني.

وهذه بعض من الأهداف الجديدة، التي يمكن أن تضاف إلى أهداف المنظمة التقليدية، ويبحث لها عن تدابير التنفيذ.

(2).الاستفادة من تراث الدراسات القرآنية في تطوير منظومة جديدة للدراسات القرآنية:

أن ما أنجزه النقاد حول القرآن الكريم يُعد جزء من تراث الدراسات القرآنية لا كله، ومازال مشتتا مبعثرا في مختلف بطون الكتب من مختلف التخصصات المعرفية، لم يحظ بعد بتنظيم نظرياته، ويمكن أن تسهم في بناء علوم دراسات قرآنية معاصرة وأصيلة. ومن بين هذه التخصصات مايلي:

- **كتب النحو وشروحها:** لاسيما القديمة منها، ككتاب سيبويه، ومفصل الزمخشري، وغيرها، فقد أشارت إلى العديد من القضايا التي تتعلق بالنحويات والصرفيات، والتداوليات، وباقي فروع اللغة، ولم تلق تنظيرا.
- **كتب التجويد:** إذ احتفت بدارسات دقيقة حول الصوتيات بمختلف جوانبها.
- **كتب البلاغة والفلسفة والمنطق:** وما أثارته من بحوث حول الدلالات.
- **كتب التفاسير القرآنية والنبوية:** كمدونات تطبيقية، تجد فيه العديد من أبحاث اللغوية المتناثرة، والتي تحظ بجمع ولا بتنسيق.
- **كتب الأصول:** إذ اهتم أصحابها بدراسة دلالات الألفاظ، وكثير من المسائل التي تندرج تحت علم الدلالة، والتداوليات.

- **كتب الكلام**: فقد احتفت مطولاتها بدراسة قضايا الإخبار والدلالة، وأنواعها، مما يصنف الآن مع أبحاث السيميائيات.

ويمكننا أن نشير إلى مظان بعض المباحث على عجل:

1. **أصوات النص القرآني**: فقد تعرض لها النحاة والأطباء العرب أمثال الخليل بن أحمد وسيبويه وابن سينا في كتابه أسباب حدوث الحروف، كما تعرض علماء التجويد أمثال الشاطبي ومكي بن أبي طالب القيسي وعلماء الموسيقى أمثال زرياب وإبراهيم الموصلي إلى جانبه السمعية[30].

2. **تراكيب النص القرآني**: فقد دون النحاة الكثير فيها، كالخليل بن أحمد، وسيبويه، والكسائي، والفراء، وابن يعيش وغيرهم. ويُعد كتاب سيبويه بحق منطلق التحليل التركيبي عند العرب، ومَعينا لفهم التراكيب العربية رواية ودراية[31].

3. **دلالات النص القرآني**: نجدها في أبحاث البلاغيين العرب الذين تحدثوا عن معاني اللغة العربية ودلالاتها في إطار البلاغة، أمثال الجرجاني والسكاكي والقزويني وغيرهم. ومثل ذلك نجده في أعمال النحاة العرب لما تحدثوا عن تراكيب اللغة العربية ونحوها، كما نجدها في أبحاث الأصوليين وفلاسفة الإسلام ومتكلميهم، أمثال الشاطبي، والقاضي عبد الجبار، والباقلاني، وابن تيمية، والفارابي وابن سينا والتوحيدي وابن حزم الأندلسي وابن رشد وغيرهم. ولا يفوتنا أن ننوه بالأبحاث الدلالية المبعثرة في كتب المفسرين[32].

4. **تداوليات النص القرآني**: نجدها في أبحاث البلاغيين لما تحدثوا عن السياق، كما نجدها في أبحاث النحاة، لا سيما كتاب سيبويه، كما نلفيها في أبحاث الأصوليين في تحليلاتهم للدلالات وقرائنها السياقية والمقالية[33].

5. **أبحاث النص القرآني**: تجدها في أبحاث الأصوليين وعلماء القرآن، وعلماء فقه اللغة العربية، وعلماء البلاغة، وتجد تطبيقاتها في تفاسير القرآن الكريم وشروح الحديث النبوي الشريف[34].

6. **المباحث السيميائية**: لقد تناول الأصوليون والمتكلمون العديد من القضايا التي تندرج تحت مباحث السيميائيات، كعناصر التخاطب وأنواع الدليل والدلالة والتي تؤسس لملامح فكر سيميائي[35].

7. **التناص**: ولا يخفى أن واضعها هو الزمخشري لما احتفى بتحديد معاني الآيات وتناصاتها المختلفة[36].

إن ما يحويه تراثنا من أفكار لغوية وتطبيقات لسانية يعد ثروة لغوية مميزة، عيبها الوحيد أنها مشتتة في بطون الكتب، لم تحظ بتنسيق في نظريات، كما حظيت نظريات الدراسات الغربية المعاصرة[37]. ولو التفت إليها الباحثون وطوروها، لأتوا بالشيء الكثير فيما يخص تحليل النص القرآني؛ حتى إن بعض اللغويين العرب قال: (لا أعتقد أنه يمكن أن نجد أكثر مما كتبه الجرجاني في نظرية النظم والقاضي عبد الجبار في "إعجاز القرآن" والسكاكي وفخر الدين الرازي والرماني وسيبويه. لا أعتقد أنه يمكننا أن نجد شيئا أفضل مما كتبه القدامى في هذا الباب، في تناولهم للنص القرآني والنص الديني بصفة عامة)[38]، كما قال: (إن المستوى الذي وصل إليه البحث اللغوي في الغرب لا يزال في بدايته بالقياس إلى ما كتبه القدامى)[39]، وقال أيضا: و(إذا قورنت اللسانيات الحديثة، على سبيل المثال، باللغويات العربية القديمة التي قامت أصلا على معالجة النص القرآني والنص الديني، ستجد أنها– اللسانيات الحديثة– مازالت في طور النضج وأنها لم تصل بعد إلى التفكير اللغوي العربي القديم، لا فيما يخص المقاربة الدقيقة للنص، ولا فيما يخص النضج في التصور)[40].

(3). تفعيل العلاقة بين الدراسات القرآنية التقليدية والعلوم الإنسانية واللسانية الحديثة:

اللسانيات علم يدرس اللغة الإنسانية دراسة علمية تقوم على الوصف ومعاينة الوقائع بعيدا عن النزعة التعليمية والأحكام المعيارية[41]؛ تهتم باللغة المنطوقة قبل الكتابة، وتعنى باللهجات على اختلافها، وتسعى إلى بناء نظرية لسانية عالمية، تصلح لكل اللغات دون تفريق بينها، تبحث في ضمن مستوياتها، بدءا بالأصوات إفرادا وتركيبا وصًفا وبيانا لقواعد التشكيل، ثم تسبر الجوانب الصرفية فيرصد المقولات الصرفية وتكشف قواعد الاشتقاق، ثم تولي وجهها قبل الجوانب النحوية لتنظر في تركيب الكلمات والجمل مبرزة قواعدها ومعانيها، لتصير إلى بحث الدلالة الناتجة عن تضافر مستويات الدرس كّلها، لتنتهي إلى تحليل بنية النص نوعه[42]؛ معتمدة على مناهج علمية[43].

ولقد جرى الباحثون على تقسم اللسانيات على فرعين كبيرين هما: اللسانيات النظرية، واللسانيات التطبيقية؛ حيث تضم اللسانيات النظرية علوم اللغة التي تعنى بالظواهر اللغوية وحدها، كعلم الأصوات وعلم الصرف وعلم النحو أو التركيب وعلم الدلالة، وما يتفرع عنها من فروع، كعلم الاشتقاق، وعلم المعجم، وعلم المصطلح، وغيرها[44]. وأما اللسانيات التطبيقية فتضم كل العلوم التي تبلورت عن تطبيق اللسانيات في المجالات العلمية المختلفة؛ ومن أهمها: علم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة النفسي، وعلم اللغة الجغرافي، وعلم اللغة التربوي، وعلم اللغة العصبي، وعلم اللغة الحاسوبي، وعلم اللغة البيولوجي، وغيرها[45].

وهذه الإطلالة السريعة تبين ما يمكن أن تضيفه اللسانيات إلى المنظومة التقليدية الموظفة في دراسة النصوص الشرعية، ألا ترى أن فيها من الرؤى النقدية والآفاق المعرفية والمناهج العلمية، التي يمكن أن تفيد في دراسة النصوص الشرعية. ولعل أهم ما جادت به هو مشروعها الشمولي في تحليل النصوص، إذ لا تلبث أن تنفك لدراسة مستوى لساني واحد من النص، كالصوت والتركيب، والصرف، والدلالة، والبلاغة، والمعجم، والموضوع، والبلاغة، والمنطق، وغيرها، لتحاول أن تمسك بأطرافه اللفظية وتخبر أبعاده الدلالية، حتى يتسنى فهم بنية النص وخطابه فهماً صحيحاً[46]، يمكن أن نشير إليها على عجل كما يلي:

1. **مستوى التحليل الصوتي**: يدرس هذا المستوى الظواهر الصوتية المختلفة الموجودة في النص، من حيث الصفات والمخارج والخصائص والمؤثرات والوظائف وائتلاف الوحدات الصوتية عبر مقاطع وصيغ والظواهر الصوتية الناتجة عن ذلك وصفاً وشرحاً وتفسيراً وتعليلاً.
2. **مستوى التحليل الصرفي**: حيث يتناول الظواهر المتصلة بالكلمات المفردة، من صيغ ومقاطع وعناصر صوتية دالة ذات الوظائف الصرفية والنحوية[47].
3. **مستوى التحليل التركيبي**: ويعني هذا المستوى بدراسة تركيب الكلمات داخل الجمل النحوية، وكل ما يتعلق بها[48].
4. **مستوى التحليل الدلالي**: حيث يدرس المعنى على صعيدي المفردات والتراكيب المختلفة من خلال الاستعمال اللغوي والسياق الذي ترد فيه[49].
5. **مستوى التحليل المعجمي**: حيث يدرس معجم النص بالبحث في المعاني الأساسية للكلمات[50].
6. **مستوى التحليل البلاغي**: حيث يبحث عن طرق إبراز الفكرة، وإخراج الأسلوب.
7. **مستوى التحليل الموضوعي والنفسي والاجتماعي**: للنص فلسفة معينة في التعبير عن الكون والحياة والإنسان، يمكن سبرها واكتشافها.
8. **مستوى التحليل المنطقي**: إذ للنص بنية منطقية معينة يسير وفقها، ويظهرها من خلال التعبير عن الأفكار والأحداث والمواقف المختلفة.

ولعل محاولة تمثل هذه الأبعاد النقدية للسانيات الحديثة تبين أنه يمكن أن نرتاد مستويات التحليل اللساني من نص التنزيل، نسبر خصوصياتها، ونستجلي دورها في أداء المعنى وتلقيه بما لا تستطيعه طرق الأوائل. وهو الدليل على أن اللسانيات بما تقدمه من مفاهيم وتصورات نقدية ومناهج

دراسية يمكن أن تصير عامل تطوير لمنظومة الدراسات القرآنية التقليدية، لا عامل تهديم، تضيف إليه وتثريه وتغنيه، لا تشوهه وتمسخه وتلغيه بدعوى التجديد [51].

رابعا: ملامح منظومة دراسات قرآنية معاصرة:

أشرنا إلى التحديات التي تواجه منظومة الدراسات القرآنية التقليدية، وبينا الشروط الضرورية لتجاوزها وإقامة منظومة لغوية جديدة لدراسة النصوص الشرعية، كتابا وسنة، تستفيد من المصادر اللغوية والشرعية التراثية، وتستلهم الأبحاث اللسانية المعاصرة؛ منظومة تصبو إلى جمع القواعد والموضوعات اللغوية الموظفة في العلوم الشرعية أو التي يمكن توظيفها، والربط بينها، ومناقشة جوانبها النظرية والتطبيقية، ودراسة إشكاليات تنزيلها على الواقع، كما تفيد من التراث اللغوي الواسع في تنظير ما لم ينظر له، وتطوير ما تحتاج إليه من قواعد ورؤى نقدية، وفي الآن ذاته تستلهم من العلوم اللسانية المعاصرة ما تراه مناسبا من رؤاها النقدية ومقترحاتها المنهجية في إقامة برامج لغوية جديدة لأقسام الدراسات الشرعية، تتكامل فيها نتائجها من أجل تحقيق تعامل أفضل مع النصوص الشرعية، عبر تقديم مداخل لغوية نظرية، ومناهج تحليلية، وتطبيقات نقدية، تفيد الدارس في تعامله مع النصوص الشرعية، وتجعله قادرا على الوفاء بالمهام التي أنيطت به؛ فيصير مقتدرا على دراسة القواعد اللغوية في مختلف فروع العلوم الشرعية مجتمعة ومتكاملة، متمكنا من قضاياها الدلالية، والصوتية، والنظمية، والأسلوبية، والمعجمية، وكل ما يتعلق باللغة وأوجه استخدامها. وهذا ما يصيّر هده الأبحاث قسما من أقسام علم اللغة التطبيقي، تتكامل فيه مختلف المعارف الإنسانية والشرعية لدراسة القضايا اللغوية التطبيقية التي تتعلق بنصوص الشريعة، عبر فهم الظواهر اللغوية ذات الصلة بها، وسبر كيفية استعمالها، ومعرفة رؤاها النقدية، وتقديم الحلول العملية لمشكلات استعمال اللغة فيها، ولذلك فهذا التخصص يختلف عن الدرس اللغوي العام في الموضوع، والمحاور، والمفردات العلمية.

والأخلق بهذه العلم أن ينظر في مختلف المستويات اللغوية المتعلقة بالنصوص الشرعية، المعجمية والصوتية والتركيبية والصرفية والنصية، والمنطقية، وحتى التاريخية، ليتجاوز التطور المنشود في مختلف فروع الدراسات الشرعية، لاسيما درس التفسير والحديث. ونقترح له فروعا يمكن أن تدرس كمقررات بأقسام الدراسات الشراعية، لاسيما الدراسات القرآنية. وهذه الفروع هي:

(1) علم المعجم الشرعي:

يختص بدراسة مصطلحات التنزيل كتابا وسنة وتحديدها، وضبط أسسه المنهجية، وتفصيل الإجراءات النقدية، وبيان أهميتها في استنباط الأحكام الشرعية، وكذا في فهم نصوص الذكر الحكيم والحديث النبوي الشريف. ويفترض أن هذا العلم يحاول تصنيف هذه المصطلحات وفق مختلف التصنيفات، الموضوعية والدلالية والمجالية، وغيرها، بما يساعد على فهم الرؤية القرآنية للوجود، ويبرز تميز التنزيل الإلهي، ويؤسس أرضية معرفية لما يعرف بالتفسير الموضوعي. ويمكن أن يشتغل أيضا بإيضاح العلاقات القائمة بين هذه المصطلحات وأصلها اللغوي، وكذا العلاقات القائمة بينها وبين اللغات الأخرى كالسريانية والعبرية والآرامية، وكذا العلاقات القائمة بين هذه المصطلحات وبين مصطلحات الأديان الأخرى، بما يجعل الطالب قادرا على فهم الطروحات التشكيكة حول النص القرآنية ونقدها علميا. ويظهر هنا أننا قد اللسانيات في الدعوة إلى إقامة هذا المجال النقدي، ويمكننا أن نجد له نظائر في التراث الشرعي، منها العلم الذي أسموه: علم الوجوه والنظائر.

(2) علم الصوتيات الشرعية:

اكتفى بعض المفسرين إلى هذا الجانب المهم من النص الشرعي، بيد أنهم لكنه لم يفردوه بدراسات مستقلة. ويمكننا هنا أن نفيد مما تطرحه اللسانيات في دراسة الصوتيات، لندعو إلى إقامة علم للصوتيات الشرعية، نبرز فيها خصائص الجانب الصوتي في كل من الكتاب والسنة، ونكشف عن دوره في تبليغ المعنى. ندرس فيه الحروف، والمقاطع، والفواصل، وأشكال البديع الصوتي، وكذا ماله صلة بأحكام التجويد، وبيان ما لذلك من علاقة في التشكيل الصوتي للنص، ودوره في أداء المعنى العام. وهذا ما يحيلنا على إبراز ما يمكن أن نسميه بالخرائط الصوتية، إذ السورة الواحدة تغير أحيانا تشكيلها الصوتي حينما يتغير الموضوع، وهذا ما يجعلنا نفترض وجود علاقة بين التشكيل والمعنى المراد توضيحه. ويظهر هنا أننا سنفعل بين الدرس التقليدي لعلم البديع ودروس علم التجويد، وبعض مباحث علوم القرآن (الفواصل)، واللسانيات الصوتية، بما سيعود بخير كثير على الدراسات القرآنية، والدراسات الحديثية، ويسمح بالكشف عن جانب من إعجاز الذكر الحكيم، وخصوصية الحديث النبوي الشريف، ويبصر بمجالات بحث جديدة في النصوص القرآنية والنبوية لم تأخذ بعد حقها من البحث.

(3) علم الدلالة الشرعية:

يهتم بدراسة معاني الشريعة كتابا وسنة، وتحليل دلالاتها، المفردة، والمركبة، والمترادفة، والمشتركة، والمطلقة، والمقيدة، والمجازية، وأنواعها المختلفة: الحقيقة، والمجاز، والعموم، والخصوص، والمطلق، والمقيد، والمنطوق، والمفهوم، والمقتضى، والإشارة، والتنبيه، والإيماء، وحروف المعاني، ودلالة التراكيب، وكذا دلالات الجمل، وعلاقتها بالمعجم والسياق، والصوت، والتركيب، والإعراب والصرف، وعلاقتها بالأحكام بالوقائع العملية، وعناصر الخطاب، ومعهود العرب، والسياق ودلالاته، والموقف الخطابي، وضوابط مراعاة معهود العرب في الخطاب، وأنواع المعهود وشروط مراعاته، وعلاقته بمقصد لخطاب، و غيرها من المباحث الدقيقة التي تحدد دلالة النص ومقصده. ولا يخفى أننا نصادف بعضا من هذه الأبحاث في درس أصول الفقه(مباحث الألفاظ)، ودرس البلاغة(بعض مباحث البيان)، وبعض كتب الكلام، كما نصادفه في درس لسانيات الدلالة. فلو استفدنا مما تمنحه لسانيات الدلالة مفاهيم ومناهج، لأمكننا إقامة علم تطبيقي جديد لدراسة دلالة الشريعة، يبحثها نظريات وتطبيقيا، تفيد منه كل أقسام الدراسات الشرعية، وينهل منه أصحاب الفقه والتفسير، ويضحى لهم ترسانة لنقد القراءات الحداثية المعاصرة للنصوص الشرعية.

(4) علم النحو الشرعي:

يهتم بدراسة القواعد النحوية للنصوص الشرعية، والتطبيق عليها، بما يجعل الطالب قادرا على فهم تراكيبها وإعراب جملها وتحليل نصوصها، وتمييز أساليبها، وإدراك أثرها في تحديد الأحكام وتطبيقها، والكشف عن دورها في تعيين الحكم الشرعي، وفي بيان الترجيح والتعارض، ولمس التفاعل بين أصول النحو وأصول الفقه وباقي العلوم الشرعية. وهذا ما يحوجنا إلى الاقتصار من النحو على ما يعين على استنباط معاني النصوص الشرعية، وإدخال أسلوبيات علم المعاني، وإعادة تنظيم الأبواب النحوية في ضوء لسانيات التركيب، بما يحقق أهداف المتخصصين في العلوم الشرعية. ليصير بذلك النحو نحوا تطبيقيا خاص بالعلوم الشرعية، يساعد على فهم النصوص والاستنباط منها، ويميز بين الأساليب الشرعية، ويمكن من تحليلها وتفسيرها، ويبصر بالأسس النحوية لاختلاف المذاهب الفقهية والعقدية. وبعض من هذا نجده متناثرا في كتب التفسير اللغوي كالبحر المحيط، لأبي حيان، وروح المعاني للألوسي، وكذا شروح الحديث، كالبدر العنيني، وغيرها.

(5) علم الأسلوب الشرعي:

يجعل لدراسة خصائص أسلوبية النصوص الشرعية، يحدد أنواعها، ويميز أنواعها، اختلافاتها، ويوضح العلاقات الكامنة في النص، ويبصر بترابطه الدلالي، وانسجامه الداخلي، وتماسكه اللغوي، وأسلوبيته الصوتية(الأصوات والإيقاع والعلاقة بين الصوت والمعنى)، وأسلوبيته الوظيفية(دراسة العدول اللغوي)، وأسلوبيته التعبيرية(دراسة التأثير في القارئ)، وأسلوبيته، وحتى أسلوبيته الإحصائية. بما يوضح إعجازية نظمه، ويبرز أثرها في فهم الخطاب الإسلامي. ويمكننا أن نجد في أبحاث كتب البلاغة وكتب التفسير والإعجاز الكثير من المواد ذات الصلة بهذه القضايا كدلائل الإعجاز للجرجاني، والكشاف للزمخشري، وأسرار ترتيب القرآن للسيوطي، وغيرها، التي يمكن أن تطور في ضوء اللسانيات المعاصرة لتصير نظريات قائمة بذاتها.

(6). علم النص الشرعي:

يخصص لدراسة النصوص الشرعية كالسور والأحاديث، فيميز بين انواعها المختلفة، ويحدد ما يصلح لكل واحد منها من مناهج نقدية، ثم يدرس الروابط بين الكلمات والعبارات في النصوص، ويدرس عناصر الاتساق المختلفة في النص الواحد، من إحالة، و استبدال، و وصل، والناسبة، ويكشف عن آليات الربط، من ترتيب وترابط، وانسجام، وتكرار، وغيرها، ويوضح ما لذلك من أثر في أداء المعنى العام للنص. وهي عناصر اهتم احتفى بها أهل التفسير وأهل الحديث، بيد أنها لم تصر نظرية كاملة. ومن مصادر هذا التخصص: البرهان في علم القرآن للزركشي، والإتقان في علم القرآن للسيوطي، ودلائل الإعجاز للجرجاني، وغيرها من كتب علوم القرآن، والتفاسير، والكلام.

(7) علم لغة النص الشرعي:

يخصص هذا المساق لدراسة تاريخ لغة القرآن، وتاريخ كتابتها، وأطوار تبلورها، وعلاقتها باللغات العربية القديمة، وعلاقتها باللغات السامية المختلفة، لاسيما العبرية والسامية، بما يجعل الطالب قادرا على فهم ما تشيعه القراءات المعاصرة حول لغة القرآن والرد عليها علميا. وتجد مادة لهذا المساق في كتب التاريخ وكتب علوم القرآن ودواوين السنة، وكذا بحوث علم التاريخ و الآثار.

(8) تأويلية النص الشرعي:

من أهم المسائل التي صارت تثار بقوة في الآونة الأخيرة قضايا التأويلية. ولقد سعى بعضهم إلى تطبيقها على الدرس القرآني، ولذلك صار لزاما تكوين رؤية إسلامية في هذا المجال، تستفيد مما

تبلور لدى نقادنا من مباحث حول الفهم والتأويل، والتفسير، والاجتهاد، والبيان، وفي الآن ذاته تفيد مما مسطر في بحوث التأويلية المعاصرة، كنظرية القراءة، ونظرية القارئ المثالي، والتي يمكن أن تكون معينا لتكوين رؤية في هذا المجال المهم.

وبعد هذا ينبغي أن نلفت الانتباه إلى أن القصد من إدراج هذه المساقات في برامج الدراسات الشرعية هو المزاوجة بين المعرفة اللغوية والمعرفة الشرعية، وتوجيه الدرس اللغوي العربي إلى مواصلة السعي في تحقيق خدمة القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، والإسهام في فهم نصوصهما الكريمة، والذب عنهما، ومن ثمَّ تطوير منهجية الدراسات القرآنية.

خاتمة البحث وآفاقه:

نخلص من هذا البحث إلى مايلي:

1. تأكد لنا أن الدراسات اللغوية متغلغلة في عمق الدراسات الشرعية، تؤصل فهم للنصوص الشرعية، وتؤطر استنباطنا منها، وتؤسس كل بحث يجري حولها، ولذلك أعد أهل الاختصاص منظومة تعليمية تمكن من تحصيلها، والتمرس بالفنون اللغوية التي يحتاجها طالب الدراسات الشرعية، تتكون من أربعة عناصر، وهي: (1)القواعد اللغوية الشرعية (2) العلوم اللغوية المساعدة (3)البرامج اللغوية (4) الأهداف المرجوة.

2. تبين لنا أن منظومة الدراسات القرآنية التي تعتمدها الأقسام الشرعية لا تزال معزولة عن واقع البحث العلمي، سواء المتعلق بالتراث العربي، أو المتعلق بالبحث اللساني، وان هذه الظاهر قد نشأت من قديم، إذ صارت البرامج التعليمية تلخص برامج أخرى، ولا تتعامل مع مجال البحث اللغوي إلا قليلا. وهذه القطيعة المعرفية جعلت الطالب لا يقدر على التعامل مع معطيات عصره، ولا يستطيع أن يقوم بالمهام التي يفترض أن يتولى أمرها، ناهيك أن يضطلع بمهمة التجديد.

3. اتضح أن منظومة الدراسات القرآنية التي تعتمدها أقسام الدراسات الشرعية، تواجه أربعة تحديات أساسية، وهي: (1).الإشكالات المعرفية الجديدة (2).تطور العلوم اللغوية (3).القراءات المعاصرة للنص الشرعي (4). القصور المعرفي للبرامج التعليمة، ولا يمكننا تجاوزها بالمنظومة الحالية، إذ الطالب المتخرج من المنظومة التقليدية غالبا لا يستطيع أن يتعامل مع القراءات الحداثية، ولا يستطيع أن يدافع عن منظومته بما أوتي من معارف، ولا أن يجدد في دراسته للنصوص الشرعية.

4. نوهنا بأن أهداف الدراسات القرآنية المعتمدة في أقسام الدراسات الشرعية، والتي هي التفسير والتوضيح، صارت لا تفي بالغرض، إذ الواقع المعرفي صار يقتضي منهم القيام بمهام جديدة، لم يؤهلوا لها التأهيل العلمي الكافي، وهذا ما يقتضي منا إدراج أهداف جديدة من تعليم العلوم اللغوية لطالب الدراسات الشرعية.

5. رأينا أنه يمكن أن نتجاوز التحديات القائمة بمراعاة ثلاثة شروط: (1).تطوير أهداف تعليم العلوم اللغوية في أقسام الدراسات الشرعية(2).الاستفادة من التراث اللغوي العربي في تفعيل منظومة العلوم اللغوية (3).تفعيل العلاقة بين علوم المنظومة اللغوية التقليدية والعلوم اللغوية الحديثة، وحينئذ نستطيع استئناف التجديد، وتكوين باحثين أكفاء في مجال تخصصهم، يستطيعون التعامل مع واقعهم بعلم، يجمعون بين أجود ما في تراثهم وأحدث في عصرهم، يرومون بذلك أسمى الأهداف.

6. دعونا إلى إقامة دراسات قرآنية تطبيقية، يفيد منه طلاب الدراسات الشرعية بمختلف تخصصاتهم، لاسيما أصحاب التفسير والحديث. تنضوي تحتها فروع عديدة، وهي: (1).المعجم الشرعي (2).الصوتيات الشرعية (3). علم النحو الشرعي (4). علم الدلالة الشرعية (5). علم الأسلوب الشرعي (6). علم النص الشرعي (7). علم لغة النص الشرعي (8). علم تأويلية النص الشرعي، ويمكن أن نضيف إليها فروعا أخرى. ولو أحسن استخدام هذه العلوم فسيكون لها أثر طيب في تطوير الدراسات الشرعية.

7. نقترح أن يخصص مساق للتعريف بهذه الدراسات القرآنية التطبيقية في المرحلة الجامعية العليا للدراسات الشرعية، حتى يعرف الطلبة آفاق الدرس اللغوي الشرعي، ويلموا بما فيه من فروع، ويدركوا أهميتها وتطبيقاتها، بما يرغبهم فيها وفي الدراسات اللغوية.

8. ندعو إلى فتح تخصصا قائما بذاته لدراسة لغويات الدراسات الشرعية في أقسام الدراسات الإسلامية، يكوّن أساتذة أكفاء في هذا المجال، كي يصيروا منارات لهذا العلوم، ويسهروا على تطوير هذا المجال باستمرار.

ندعو إلى تأسيس مجلة لهذا المجال البكر، تهتم بتتبع الدراسات المنجزة في المجال المعرفي الجديد، بما يجعل الاطلاع على الجديد أمرا ميسرا.

الإحالات:

(1) الجوهري، الصحاح، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، (بيروت: دار العلم للملايين، 1990) ((اللسان)).
(2) جلال الدين السيوطي، سبب وضع علم العربية، تح: مروان العطية، ط1، دمشق: دار الهجرة، 1988، ص58.
(3) محمد ابن أبي شيبة، المصنف في الأحاديث والآثار، تح: محمد عوامة، ط1، (جدة – دمشق: دار القبلة - مؤسسة علوم القرآن، 2006)، ج7، ص150.
(4) ابن أبي شيبة، المصنف، ج7، ص150 رقم (29926).
(5) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، ج1، ص470-471 .
(6) ابن النديم، الفهرست، ص195 و267 ، وعوض حمد القوزي، المصطلح النحوي، ص17، 89، 79، وجرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ط2، لبنان: دار مكتبة الحياة، 1972، ج1، ص 419-421، و د. صالح بلعيد، في قضايا فقه اللغة العربية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص142.
(7) بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص9.
(8) تمام حسان، الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، (مصر: الهيئة المصرية للكتاب، د.ت)، ص11-16.
(9) كما هو الأمر في قسم اللغة والدراسات القرآنية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية (الجزائر).
(10) الأسنوي، الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، ص90.
(11) على سبيل المثال: قسما الفقه والكتاب وسنة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية (الجزائر).
(12) راجع دراستنا: نبوة محمد في الاستشراق الفرنسي المعاصر، ط1، (السعودية: الجمعية السعودية لعلوم السنة، 2010).
(13) Luxenberg, Christoph (2007) -- *The Syro-Aramaic Reading of the Koran - A Contribution to the Decoding of the Koran*. Berlin: Verlag Hans Schiler. 2007 ISBN 3-89930-088-2.
(14) محمد أركون، الفكر الأصولي واستحالة التأصيل، تر: هاشم صالح، ط1، (بيروت: دار الساقي، 2002).
(15) عبد الكريم سروش، القبض والبسط في الشريعة، تر: دلال عباس، ط1، (بيروت: دار الجديد، 2002).
(16) هاشم صالح، عبد المجيد الشرفي، وغيرهم.
(17) سورة الكهف، 109.
(18) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ط 2، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي،1998، ص1.
(19) آمنة بلعلى، أسئلة المنهجية العلمية في اللغة والأدب، ط1، الجزائر: دار الأمل، 2005، ص26.
(20) أندري مارتني، مبادئ في اللسانيات العامة، تر: د الزبير سعدي، الجزائر: دار الأفاق، 2004، ص12.
(21) سلوى محمد أحمد عزازي، النحو العربي و أساليب الترغيب فيه، المكتبة الالكترونية، 2006، 2-4.
(22) مارتني، مبادئ في اللسانيات العامة، ص12.
(23) المصدر السابق، ص4.
(24) على سبيل المثال: الدراسات الأكاديمية التي صدرت عن جامعة منوبة(تونس) بإشراف الدكتور عبد المجيد الشرفي.
(25) محمد محمود كالو، القراءات المعاصرة للقرآن الكريم في ضوء ضوابط التفسير، (سوريا: دار اليمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، ص 56.
(26) خالد السعيداني، إشكالية القراءة في الفكر العربي الإسلامي المعاصر: محمد أركون نموذجاً. لنيل شهادة الدراسات المعمّقة، تونس، جامعة الزيتونة، 1998م، ص15).
(27) نصر حامد أبو زيد، الخطاب والتأويل،ط1، (بيروت – المغرب: المركز الثقافي العربي، 2000).
(28) كالو، القراءات المعاصرة للقرآن الكريم في ضوء ضوابط التفسير، الفصل الثاني من الباب الأول.
(29) بارت، رولان، نقد وحقيقة، ترجمة: منذر عيّاشي، الأعمال الكاملة، 3، حلب، مركز الإنماء الحضاري، 1994م، ص16.
(30) تمام حسان، الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، (مصر: الهيئة المصرية للكتاب، د.ت).
(31) المصدر السابق.
(32) المصدر السابق.
(33) إدريس مقبول، الأفق التداولي، الأردن: عالم الكتب، 2010.

(34) أشرف عبد البديع عبد الكريم، الدرس النحوي النصي في كتب إعجاز القرآن الكريم، ط1، (مصر: مكتبة الآداب،2008).
(35) عادل فاخوري، علم الدلالة عند العرب، بيروت: دار الطليعة، 1985م).
(36) محمد الأوراغي، اللسانيات الحديثة وقراءة النص الديني، (2011/6/1). (http://www.ta5atub.com/t1584-topic?vote=viewresult)
(37) المصدر السابق.
(38) المصدر السابق.
(39) المصدر السابق.
(40) المصدر السابق.
(41) المصدر السابق.
(42) خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ط2، (الجزائر:دار القصبة،2006)، ص43-126.
(43) عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث في علوم اللسان، ج1، ص7-11.
(44) بير مارتان، مدخل لفهم اللسانيات، تر: عبد القادر المهيري، لبنان: المنظمة العربية للترجمة، 2007)، ص15-60.
(45) المصدر السابق، 65.
(46) الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ط2، (الجزائر: دار القصبة،2006)، ص43-82.
(47) المصدر السابق، ص85-95.
(48) المصدر السابق، ص100-111.
(49) المصدر السابق، ص116-123.
(50) صائل رشدي شديد، عناصر تحقيق الدلالة في العربية، (بيروت: دار الأهلية، 2004)، ص9-39.
(51) محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ط .ثانية ١٩٩٩ ، ص 6.